سعوديات يقتحمن نشرات الأخبار وعناوين الصحف

الرياض / سلطان القحطاني / ايلاف:

على صدر الصفحة الأولى لأحد أعداد صحيفة الرياض السعودية كانت إشارة ذات لون أخضر بارز تتحدث عن حصول خمس سيدات على العضوية الأساسية في الجمعية العمومية لمؤسسة اليمامة، كبرى المؤسسات الصحافية في المملكة العربية السعودية التي قارب أرباحها نحو خمسين مليون دولار سنوياً، وذلك في زخم نسائي صحافي يعتبر الأكبر حجماً قياساً بالخطوة الأولى التي اتخذتها قبلاً عنها صحيفة الوطن السعودية قبل عام وأكثر.

العامان الأخيران في السعودية كانا مخاض تحولات لافتة لم يسبق لهما مثيل في تاريخ المملكة المحافظة، إذ لم تعد أخبار الصفحات الأولى لأي من صحفها الرسمية الثماني حكراً على الرجال فحسب بل أصبحت لا تخلو يومياً من صور نساء سعوديات وهن يرتدين حجابهن الموثق بعناية ويتطلعن إلى نصيب جديد من كعكة الدولة ومناصبها في ظل الحقبة الملكية الجديدة التي يسيرها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

القنوات الرسمية الأربع في البلاد كذلك لم تعد إلى نهجها المتعلق بتخفيف الظهور النسائي في برامجها ونشرات أخبارها باللغات الحية الثلاث، بل تحولت إلى مناصرة لعمليات الاقتحام النسائي السعودي وصلت إلى تحرير كاميرات الفيديو المباشرة التي أصبحت تصول وتجول في أسواق البلاد مبرزة صور السعوديات بكافة تحولاتهن واكتشف السعوديون بعدها أن المرأة في بلادهم تمتلك صوتا وصورة وحجابا.

إذاً ما الذي حدث داخل المملكة المحافظة لتشهد هذا التحول نحو "ليبرالية الكاميرات"؟

الدلائل كلها تشير إلى أن تغييراً كبيراً طرأ على منهجية الإعلام السعودي المتبعة منذ أكثر من ربع قرن والقاضية بتحجيم دور المرأة وظهورها على كل ما يندرج تحت سلطة جهاز الإعلام الرسمي في البلاد، وذلك منذ الاستقبال الشهير الذي كان العاهل السعودي بطله حين استقبل وفدين نسائيين بعد أسابيع من اعتلائه العرش في لفتة تحدث للمرة الأولى في تاريخ مملكته منذ توحيدها على يد أبيه قبل ستة عقود.

وكان الملك عبد الله قد أعلن عن زيادة فرص العمل المخصصة للنساء في الوقت الذي كانت فيه جولاته الخارجية تضم وفدا نسائياً ضخماً من صحافيات وأستاذات وسيدات أعمال مما جعل العديد من المثقفات السعوديات يرون أن الحقبة الملكية الجديدة أطلقت "ربيعاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً" في البلاد التي كانت تعاني من سطوة المؤسسة الدينية ومناصريها الذين أضروا بكل محاولات المجتمع في إعطاء المرأة نصيباً من حقوقها.

منذ القنبلة الشهيرة التي أطلقها عضو مجلس الشورى السعودي محمد آل زلفة و نادى فيها بضرورة السماح رسمياً للمرأة بقيادة السيارة أصبح الجدل أكثر احتداماً داخل المجالس المحلية في البلاد حول هذه المسألة النسائية الصرفة، خصوصاً وأن هذه القنبلة جاءت تحت قبة البرلمان الذي لا يأبه أغلب المواطنين لنشاطاته إلى أن أصبح محور متابعتهم وأحاديثهم بعد تنامي صلاحيته وتحوله إلى جهة مساءلة وتنفيذ.

هذه القنبلة جعلت المجلس نجماً على حين غرّة لدرجة نبهت الكثيرين من أعضاءه كي يكونوا على مستوى الحدث وحمل ملفات شعبية صرفة نحو جلسات المداولات بدلاً عن أن يكونوا "دكة الاحتياط السياسية" للمناصب الوزارية والكراسي العلوية في الحركة السياسية الموسمية داخل المملكة العربية السعودية التي تشهد حراكاً اجتماعياً لم يسبق له مثيل منذ وجودها في شبه جزيرة العرب قبل أكثر من نصف قرن.

ومنذ تولي الملك عبدالله حكم بلاده خُفِّفت الرقابة على وسائل الإعلام المحلية وفُتح باب النقاش في مواضيع كانت تثير حساسية المؤسسة الدينية لعقود من الزمن مثل منع قيادة المرأة للسيارة أو الاختلاط مع الرجال في العمل أو ظهور الصور المتحررة نسبيا لهن، وبدأت النساء السعوديات، اللاتي كن يعرفن خلف حجاب أسود ولا يوجدن، في ظهورهن كمذيعات على شاشات التلفزيونات العربية وتُرى صورهن بشكل يومي في الصحف والمجلات.

هذا الانفتاح بخصوص المرأة كان الشبان السعوديون أكثر الفئات المجتمعية حماساً له بشكل لا حد له حتى بلغوا فيه تطرفاً لم يسبق له مثيلا شريطة أن يكون ذلك بعيداً عن نسائهم وقريباتهم، مما يبرز لاعلان حالة الازدواجية التي يعيشها السعوديون وتبدأ منذ بواكير شبابهم عبر نظرية الترقي الدارونية لتصل إلى حدودها الكبرى كلما تقدموا في السن أكثر.

وخلال جولاتهما الإقليمية قالت كل من وزيرة الخارجية كوندليزا رايس ووكيلة وزيرة الخارجية كارين هيوز إن المرأة السعودية تحتاج إلى حقوق سياسية أكبر لإحداث تغيير في حياتها، وهي تأتي في سياق دعوات غربية قرعت أجراس الخطر داخل أوساط النساء المحافظات اللاتي يُشككن في تدخل الولايات المتحدة ويحذرن من أن التغيير في وضعهن قد يؤدي إلى ضياع الصبغة الإسلامية لدولتهم.

ولكن لمن تقرع الأجراس؟ . مع أنه لا توجد أرقام موضحة حول النسبة العددية للنساء المحافظات إلا أنهن يشكلن مجموعة كبيرة من المجتمع المحلي خصوصاً في المنطقة الوسطى التي تحوي عاصمة الحكم، مما يكذب الفكرة القائلة أن أغلب النساء السعوديات لسن راضيات عن وضعهن وينتظرن أن يحصلن على نصيبهن من الحرية، إذ إنه وعلى العكس من ذلك تماما فإن الكثير من النساء يؤمن بأن الحجاب وعدم قيادة المرأة للسيارة يشكل جزءاً من تطبيقهن للدين الإسلامي.

في هذا العام وجد استطلاع للرأي في ثماني دول إسلامية نقلته الواشنطن بوست بأن السعودية فقط هي التي تضم غالبية من النساء اللاتي لا يوافقن على السماح للنساء باستلام مناصب سياسية رغم التلميحات السياسية المتكررة بقرب دخول المرأة السعودية إلى المعترك السياسي من قبل القيادة السياسية في البلاد.

وفي الصيف الماضي قدمت ٥٠٠ امرأة خطاباً إلى الملك عبد الله يطالبنه بحماية البلاد من هجوم الأفكار الغربية التي تستهدف المرأة وأن يبقي على قانون منع قيادة المرأة للسيارة الذي أصدرته وزارة الداخلية السعودية في أوائل التسعينات بعد أن شهدت المملكة أول مظاهرة نسائية في تاريخها للمطالبة بقيادة المرأة.

برئاسة الأخ عبد الواحد البخيتى محافظ محافظة الضالع

لقاء خاص على طريق إعلان دمت منطقة تنمية سياحية في مجال السياحة العلاجية

صنعاء / سبأ:

عقدت اللجنة الخاصة بتنمية منطقة دمت سياحيا أمس لقاء لها برئاسة الأخ عبد الواحد البخيتى محافظ محافظة الضالع على طريق استكمال الخطوات السابقة للعمل في إطار قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٥ لعام ٢٠٠٤م٠ بشأن إعلان دمت منطقة تنمية سياحية في مجال السياحة العلاجية.

وفي اللقاء الذي عقد بالهيئة العامة للتنمية السياحية بصنعاء وشاركت فيه العديد من الجهات الحكومية المعنية ممثلة بالهيئة العامة للمسح الجيولوجي والاستكشافات المعدنية ووزارة الصحة العامة والسكان ووزارة المياه والبيئة ووزارة السياحة وغيرها من الجهات والوزارات المعنية أكد الأخ محافظ الضالع على ضرورة تكاتف جهود الجهات المعنية في اللجنة مع جهود المحافظة لتحقيق التنمية السياحية المنشودة في منطقة دمت وبما يساعد على تنفيذ قرار مجلس الوزراء بإعلانها منطقة تنمية سياحية وفقا لخصائصها الطبيعية الفريدة.

وقد استمع الحاضرون إلى شرح مفصل من قبل الأخ مطهر أحمد تقي رئيس الهيئة العامة للتنمية السياحية نائب رئيس لجنة إعلان دمت منطقة سياحية حول المنطقة وخصائصها الطبيعية واحتياجاتها من المشاريع السياحية والخدمية التي تساعدها على بلوغ مرحلة السياحة العلاجية بشكلها الحديث باعتبارها منطقة جذب سياحية متميزة بالمياه والينابيع الكبريتية والبخارية ، مشيرا إلى أن الهيئة قامت بتقديم خريطة سياحية كاملة مقسمة الى أربع مناطق تحوي /٥٢٣/ موقعا سياحيا فى اليمن منها ٩٤ موقعا للسياحة العلاجية يأتي في مقدمتها حمام دمت والسخنة٠ ومن ثم تأتى بقية المواقع السياحية العلاجية المتنوعة في اليمن.

ونوه تقي بأن هناك الكثير من الأعمال المناط بالجهات المختصة العمل بها لتطبيق قانون رئاسة الوزراء حول إعلان دمت منطقة سياحية لاسيما في إطار استكمال البنية التحتية لمديرية دمت التي يعول عليها الجميع في استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والاستثمارات الناجحة وتنمية وتشغيل الكثير من الأيدي العاملة وغيرها من الأمور التي يمكن من خلالها العمل تقديم نموذج رائع للعمل على طريق تنمية السياحة في اليمن في جانبها العلاجي.

وأقر اللقاء عمل مسودة مصفوفة العمل بالجهات المختصة من أجل تقسيم المهام الخاصة بكل جهة للقيام بالأعمال الخاصة بها، بالإضافة إلى رفع مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء حول ما تم إنجازه بهذا الخصوص وموضحا الجوانب المتعثرة فيه.. داعيا لعقد لقاء موسع لدراسة الموضوع من جميع جوانبه وتنفيذ المهام الموكلة إلى كل جهة بجد ومسؤولية.

حضر اللقاء الأخ عبده الصنوي وكيل الهيئة العامة للتنمية السياحية والأخ فاروق ثابت على سكرتير لجنة مشروع دمت مدير السياحة العلاجية بالهيئة العامة للتنمية السياحية والمهندس عبد الخالق الغابري مدير عام الطوارئ البيئية بوزارة المياه والبيئة والدكتور سعيد الشيباني مدير عام المختبر المركزي بصنعاء ويحيى الاشموري رئيس قسم المياه والأغذية وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

مساحة إعلانية